خلفية

هذا هو التقرير السنوي المشترك الثالث لسير العمل في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن (راب/97/جي-33 - جي إي – 63717). وتعمل الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي إلى جانب العمل على تحقيق أهدافه التي تتضمن المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية للإقليم. وقد تبلور برنامج العمل الاستراتيجي على امتداد ثلاث سنوات بجهد مشترك من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن إلى جانب الجهات المانحة المشاركة في التنفيذ في إطار مرفق البيئة العالمي، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. ووضع برنامج العمل الاستراتيجي موضع تنفيذ في ديسمبر 1998م إثر مراسم التوقيع التي عقدت بمدينة جدة. وقامت الجهات المانحة المشاركة في التنفيذ إلى جانب البنك الإسلامي للتنمية، بتوفير الدعم المالي والفني اللازم للهيئة لتنفيذ البرنامج.

ويعتبر برنامج العمل الاستراتيجي مشروعاً متعدد التخصصات يتضمن ثمانية مكونات كالتالي:

تقليل مخاطر الملاحة والتحكم والتلوث البحري.

الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وإدارتها.

صون المواطن الطبيعية والتنوع الحيوي.

تطوير منظومة إقليمية من المحميات البحرية.

دعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

التوعية العامة والمشاركة.

تقوية قدرات الهيئة للتعاون الإقليمي.

رصد وتقويم تأثيرات البرنامج.

مقدمة

يقدم هذا التقرير استعراضاً للإنجازات الرئيسية لبرنامج العمل الاستراتيجي خلال عام 2001م. وقد كانت سنةً حافلةً بالأنشطة تمخضت عن عددٍ من العمليات التي سوف تأتي أكلها خلال عامي 2002 و2003م وما بعدهما. لقد بذل البرنامج قصارى الجهد في عدم التركيز على الأنشطة قصيرة المدى والتي تحظى بالقليل من الفوائد ذات التأثير طويل المدى؛ وعوضاً عن ذلك انصب الاهتمام على العمل المنهجي حول الأسس المطلوبة لإرساء دعائم محافظة مستدامة بعيدة المدى. ولا شك أن هذه الأسس ليست في الغالب مرئية أو ملموسة، إلاّ أنه وعلى الرغم من ذلك سوف يتأكد، عبر الوقت، أنها الأكثر ملائمة للاستئثار بالاهتمام.

وتشمل الانجازات الرئيسية استكمال المسح البحري في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، الأمر الذي يعتبر مطلباً لتطوير النظام الجديد لفصل مسارات الملاحة، وتدريب أخصائيي الإحصاء لجمع معلومات حول مصائد الأسماك صفيحية الخيشوم، وتدريب وتشكيل فريق إقليمي لرصد الشعاب المرجانية، وتطوير الخطة الإقليمية الرئيسية للمحميات البحرية وإجراء المسوحات الأولية لتلك الخطة في الصومال وجيبوتي، وتنفيذ حملة توعية عامة إقليميةً حقاً.

تقليل مخاطر الملاحة والتلوث البحري

يهدف المكون الثاني، وعلى امتداد برنامج العمل الاستراتيجي، إلى تقليل مخاطر حوادث الملاحة ومن ثمّ تقليل التلوث البحري في الإقليم. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ عددٍ من الأنشطة ذات الصلة. إن المطلب الرئيسي لسلامة الملاحة في الإقليم يتمثل في دقة خرائط الملاحة البحرية. إذ أن المسوحات البحرية بالنسبة لمناطق شاسعة من البحر الأحمر وخليج عدن قد تم إجراؤها آخر مرة قبل مئة سنة مضت؛ كما أن بعض المخاطر لم يتسن تحديدها بدقة وقد تغيرت الأعماق، الأمر الذي يزيد من المخاطر على الملاحة. ويتمثل الهدف الرئيسي في تبني أنظمة لفصل مسارات الملاحة بالنسبة للسفن العابرة بباب المندب. وحتى يتسنى تنفيذ ذلك ينبغي إجراء

مسوحات بحرية للمسارات المقترحة بحيث تجرى هذه المسوحات على أعلى درجة للمقاييس العالمية.

وليس هناك شك في أن التنفيذ الكامل لكافة عناصر المكون الثاني من البرنامج سوف يمكن الدول الأعضاء من تحقيق مزيد من التحكم في السفن داخل الإقليم ورصد حركة الملاحة عبر البحر الأحمر والاستعداد الأفضل لحالات الطوارىء وتبني قوانين منقحة لإدارة الموانىء وتحسين عملية الإنقاذ والخدمات الأخرى المتاحة للملاحة.

المسوحات البحرية وأجهزة مساعدة الملاحة وإجراءات تحديد المسارات

لقد تمخضت البحوث التمهيدية في إطار برنامج العمل الاستراتيجي في عام 1998 عن الحاجة إلى أنظمة جديدة وشاملة لفصل مسارات الملاحة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر وذلك من أجل التحكم في حركة الملاحة بين باب المندب والممرات المحظورة الواقعة إلى الشرق والغرب من جزر حنيش. وقد وضعت هذه الاجراءات لتشمل مسافة إجمالية تقدر بحوالى 150 ميل بحري، وتغطى مساحة قدرها 750 كيلومتر مربع. وفي عام 2000م، وضعت بنود اتفاقية بين الهيئة ومكتب المسح البحري البريطاني ومع مكتب غاردلاين سرفيز، وذلك لإجراء المسوحات البحرية الأساسية التي تطلبها المنظمة البحرية الدولية في إطار إجراءات تحديد المسارات. وقد تم توفير سفينة المسح وبدأ العمل في البرنامج.

وتم لأول مرة إجراء مسح كامل لصخرة أفوسيت، الواقعة على بعد ستة أميال إلى الشرق من أحد مسارات الملاحة الرئيسية، مما أدى إلى الكشف عن أحد أهم مخاطر الملاحة متمثلاً في وجود هضبة صخرية على عمق ستة أمتار فقط تحت سطح البحر (400 متر في الطول و400 متر في العرض). كما تأكد عدم وجود شعاب متفرقة ضحلة، حسبما تضمنته تقارير سابقة، إلى الجنوب من جزر حنيش وإلى الجنوب من باب المندب.

ونظراً لأهمية وتعقيد ومساحة المنطقة التي يغطيها هذا المسح، فقد ألزم مكتب المسح البحري البريطاني، وهو أكبر مؤسسة في العالم لإعداد الخرائط، بمراجعة عمليات تدقيق المسح وتطوير أساليب جديدة على الحاسب الآلي. وهكذا أصبحت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

أصبحت تؤثر على عمليات لم تكن في الحسبان عندما تم التخطيط لبرنامج العمل الاستراتيجي في البداية.

وقد اكتمل المسح في يونيو 2001م على الرغم من الأحوال الجوية غير المواتية في المنطقة. وفي يوليو تم عرض نتائج المسح على مجموعة عمل الملاحة في جيبوتي لإبداء المرئيات حيالها؛ وفي أغسطس قام مكتب غاردلاين بتقديم المعلومات إلى مكتب المسح البحري البريطاني لتدقيقها. وفي 15 ديسمبر أُعتمدت المسوحات بالكامل من قبل مكتب المسح البحري البريطاني.

وفي بداية 2002م من المتوقع أن تكون خرائط الملاحة الجديدة معروضة للبيع على مؤسسات الملاحة الدولية من خلال مكاتب الخرائط؛ وفي يوليو سوف تقوم اللجنة الفرعية حول سلامة الملاحة التابعة المنظمة البحرية الدولية بدراسة إجراءات تحديد المسارات. ومن المتوقع أن يبدأ العمل بهذه الإجراءات بالنسبة لكل عمليات الملاحة الدولية في 2003م.

مجموعة عمل الملاحة

كانت اجتماعات وحلقات عمل هذه المجموعة بمثابة تدريب للمشاركين فيها، مع الحرص من خلالها على التأكد من اتخاذ قرارات ملموسة. إذ شارك الاختصاصيون في الإقليم والمهتمون بالقضايا موضع البحث، جنباً إلى جنب مع أعضاء مجموعة العمل، في هذه الفعاليات من أجل استفادة أكبر قدر ممكن من المختصين في الإقليم. وقد عقد اجتماع مجموعة العمل وحلقة العمل في يوليو بجيبوتي حول "التخطيط للحالات الطارئة/المصادقة على معاهدات المنظمة البحرية الدولية".

تنفيذ المعاهدات

تتسم دول المنظمة السبع بتباين كبير في عدد معاهدات المنظمة البحرية الدولية التي صادقت عليها كل منها. وقد قام برنامج العمل الاستراتيجي بتشجيع المصادقة بالتأكيد على أهمية المعاهدات المتعلقة بالتحكم في التلوث وتحكم الدولة في الموانىء. ومنذ البدء في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي

تمت المصادقة على 14 معاهدة إضافية منبثقة من المنظمة البحرية الدولية من جانب دول الإقليم.

تحكم الدولة في الموانىء

إن تحكم الدولة في الموانىء يعتبر نظاماً هاماً يقوم بموجبه مفتشون مدربون بزيارة السفن في موانىء دولهم من أجل تحديد مدى "سلامة" هذه السفن من ناحية إنشائها ومعداتها والعاملين فيها والمستندات التي بحوزتها. وتعتبر هذه الإقليم في الوقت الراهن أحد مناطق قليلة في العالم ليس لديها اتفاقية إقليمية أو مذكرة تفاهم سارية المفعول بشأن تحكم الدولة في الموانىء. وظلت السفن تغرق أو تجنح في الإقليم بسبب عدم صلاحيتها للملاحة أو لسوء تأهيل العاملين فيها أو ربما لأن السفن القديمة تمثل الكثير لمالكيها في التعويض التأميني.

وفي مارس 2001م عقدت اجتماعات مع الموظفين المختصين في المنظمة البحرية الدولية في لندن بشأن تحكم الدول في الموانىء، حيث أُقترح أن تقوم الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، بطلب دول الخليج العربي، وليس فقط دول البحر الأحمر وخليج عدن، للانضمام إلى مذكرة تفاهم المحيط الهندي حول تحكم الدولة في الموانىء، والتي تغطي كل أرجاء المحيط الهندي. كما عقدت اجتماعات لاحقة في الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر مع خبراء من لمنظمة البحرية الدولية، وعلى ضوئها قام الأخصائي القيادي بالكتابة إلى خبراء الملاحة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لحثهم على النهوض بمفهوم الانضمام إلى مذكرة تفاهم المحيط الهندي حول تحكم الدولة في الموانىء. ويجرى العمل على الإعداد لحلقة عمل هامة حول هذا الموضوع لعقدها في بداية 2002م.

التخطيط لحالات الطوارىء

تطرقت مجموعة العمل في جيبوتي إلى مواضيع التخطيط للحالات الطارئة ومركز مكافحة التلوث في جيبوتي ومركز المساعدات المتبادلة في حالات الطوارىء البحرية المخطط إنشاؤه في الغردقة بمصر. وعلى ضوء ورشة العمل هذه، وافقت المنظمة البحرية الدولية على تمويل مهمة استشارية لإعداد خطة عمل ووثيقة مشروع للتخطيط لحالات الطوارىء بالنسبة للبحر الأحمر

وخليج عدن. كذلك عُقدت اجتماعات أخرى مع المنظمة البحرية الدولية في شهري سبتمبر ونوفمبر 2001م، إذ بدأ مستشار المنظمة البحرية الدولية عمله في نهاية ديسمبر، لإعداد مسودة الوثيقتين بحلول شهر فبراير 2002م. ومن شأن هاتين الوثيقتين أن تبلورا برنامجاً شاملاً لتنفيذ التدريب على مختلف المستويات، مثل تدريب "مراقبي المواقع" والأنشطة الأخرى المحددة لتؤدي إلى إعداد أو تحديث الخطط الوطنية للحالات الطارئة في كل بلدان الإقليم. علماً بأن هنالك خططاً وطنية في مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، كما يجرى العمل على مراجعة الخطط الوطنية في السودان وجيبوتي. ولا توجد هناك خطط إقليمية أو شبه إقليمية في الوقت الراهن.

مراكز الاستجابة لحوادث التلوث

على ضوء اجتماع فريق عمل برنامج العمل الاستراتيجي الذي عقد في الخرطوم في أكتوبر 2000م، فقد طُلب من المكون الثاني إجراء دراسة حول مركز المساعدات المتبادلة في حالات الطوارىء البحرية في الغردقة ومركز تجميع معدات مكافحة التلوث في جيبوتي. وبالفعل أمكن القيام بهذه الدراسة في مايو/يونيو 2001م بواسطة مستشار دولي وآخر إقليمي، كما عرضت النتائج على اجتماع مجموعة العمل في جيبوتي في يوليو. أما في سبتمبر 2001م، فقد أجريت مراجعة إضافية على النفقات المترتبة على صيانة وإعادة تجهيز وتشغيل مركز جيبوتي، حيث قُدمت ورقة منفصلة حول الموضوع إلى مجلس الهيئة الإقليمية في أكتوبر.

مجمل النتائج

على الرغم من وجود حالات تلوث حديثة، إلاّ أن إقليم البحر الأحمر وخليج عدن ظل لعدة سنوات بمنأى عن تأثيرات التلوث الضخم من أي مصدر لتسرب النفط أو حوادث الملاحة المماثلة لتلك التي تأثرت بها العديد من المناطق حول العالم. وتطرق هذا المكون لمواضيع تحكم الدولة في الموانىء وإجراءات تحديد مسارات الملاحة وخطط الطوارىء ومراكز مكافحة التلوث وتعزيز القدرات ..

وفي المحصلة، تمثلت الانجازات الرئيسية في عام 2001 فيما يلي:

استكمال المسح البحري الشامل في يونيو 2001م.

إعداد خرائط ملاحة جديدة للطبع في بداية 2002م.

استكمال تقرير حول مركز المساعدات المتبادلة ومركز مكافحة التلوث في يونيو 2001م.

إعداد خطة عمل ووثيقة مشروع للتخطيط لحالات الطوارىء، وسوف تنتهي هذه المهمة في فبراير 2002م.

الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وإدارتها

حسبما تطرقت إليه تقارير سابقة، فإن من بين المتطلبات الرئيسية لتطوير خطط إدارة مستدامة لمصائد الأسماك الحصول على المعلومات الأساسية حول مستويات المخزون السمكي. ونظراً لانعدام هذه المعلومات الأساسية في أغلب الدول، فقد تطرق مكون الموارد البحرية الحية إلى المشكلة من خلال إعداد نماذج قياسية لجمع وتحليل المعلومات، ومن خلال تدريب موظفي جمع البيانات على تبويب المعلومات وإرسالها إلى الهيئة الإقليمية. ومن المتوقع إدراج الإحصاءات الوطنية في قاعدة المعلومات الإقليمية الموارد البحرية الحية في مقر الهيئة ..

الأسماك الغضروفية

نظراً للاعتقاد السائد بأن المخزون الإقليمي من أسماك القرش قد تعرض للاستغلال الجائر بصورة خاصة، وأن أساليب جمع المعلومات ليست كافية بما يتيح إعداد استراتيجية للإدارة، فقد أنصب التركيز مبدئياً على هذه المجموعة من الموارد. وتم إعداد دليل تعريفي لأسماك القرش في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، وهو متاحٌ عبر موقع الهيئة على الإنترنت لكل المختصين والجهات المهتمة في الإقليم. كما تم إعداد دليل ميداني لأسماك القرش باللغة العربية ويجرى تقييمه في الوقت الراهن توطئةً لطبعه ونشره.

وخلال عام 2001م تم تدريب عشرين أخصائياً على عملية تصنيف أسماك القرش وأساليب جمع المعلومات المتعلقة بتقييم المخزون. كما عُقدت الدورات التدريبية لعدد 55 أخصائي في جمع المعلومات في عام 2001م وذلك بمركز التدريب شبه الإقليمي للموارد البحرية الحية في عدن.

عدد المتدربين من كل دولة من الدول الأعضاء في الهيئة في الدورة التدريبية للموارد البحرية الحية:							
الدولة	مصر	السودان	الصومال	جيبوتي	اليمن	السعودية	الأردن
عدد المتدربين	7	6	11	4	15	10	2

لقد تم إجراء مسح ميداني للأسماك الغضروفية في عدد من المواقع بالمملكة العربية السعودية وجيبوتي واليمن ومصر، إذ أُخذت عناصر القياس لأغراض تقييم المخزون، وكذلك جمعت المعلومات المتصلة بمحصول وجهد الصيد. كما تم جمع المزيد من المعلومات بشأن خصائص قوارب الصيد ونوع معدات الصيد المستخدمة. وأثناء عملية المسح في الإقليم تم تسجيل 27 نوعاً من القرش و13 نوعاً من أسماك الرقيطات. وتم أخذ طائفة من العينات لتستخدم كمواد مرجعية في مواقع الإنزال الرئيسية.

تقييم مخزون الروبيان

انضم الأخصائي القيادي للموارد البحرية الحية، إلى جانب ستة من الزملاء العاملين في وزارة الزراعة والمياه بالمملكة العربية السعودية (إدارة الثروة السمكية)، إلى سفينة صيد تعمل على امتداد الخط الساحلي لجيزان. وقاموا أثناء تواجدهم على متن هذه السفينة بإجراء مسح بشباك الصيد القاعي لجمع المعلومات حول الروبيان بغرض تقييم مخزونها وللتعرف على تشكيلة وعدد أنواع الأسماك التي يتم صيدها بشكل عرضي. وأخذت عينات من الروبيان والأسماك وتم تعريفها وتصويرها فوتوغرافياً وأخذت نماذج منها للقياس في المختبر. وقد أتاحت تلك الرحلة إمكانية بلورة اتصالات رفيعة القيمة واتفاقيات للتعاون في مجال تبادل المعلومات وتقييم المخزون وإدارة المصائد البحرية ..

قاعدة المعلومات

يجرى العمل على الانتهاء من التجهيزات الضرورية لقاعدة المعلومات الإقليمية لمصائد الأسماك (وذلك على أساس برنامج حاسب آلي طورته منظمة الأغذية والزراعة ـ الفاو)، مع إرساء دعائم الاتصالات اللازمة مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصائد (فرع السويس في مصر) وإدارة الثروة السمكية بوزارة الزراعة والمياه (المملكة العربية السعودية)، ووزارة الثروة السمكية ومركز أبحاث علوم البحار والموارد (اليمن). ومن المتوقع أن يتم تبويب المعلومات التي قام بجمعها أخصائيو جمع المعلومات الذين تم تدريبهم بواسطة الهيئة وأعضاء مجموعة العمل، بشكل مركزي كخطوة أولى نحو تحليل واستقراء المعلومات الإقليمية بشكل فاعل ..

مراكز الأبحاث والتدريب

تم إنشاء مركزين على المستوى شبه الإقليمي من أجل الأبحاث والتدريب المستقبلي في مجال مصائد الأسماك. وعلى ضوء مسح تم إجراؤه في الإقليم، تم اختيار كل من معهد تدريب القوى العاملة في مجال مصائد الأسماك ومركز أبحاث علوم البحار والموارد في عدن ليصبحا مركزاً واحداً، بينما تم اختيار كلية علوم البحار بأبحر التابعة لجامعة الملك عبد العزيز بجدة ليكون المركز الآخر. وتم توفير تجهيز، ومعدات غوص ومستلزمات العمل الميداني (بما في ذلك أجهزة قياس الملوحة والأكسجين) والمعدات السمعية البصرية بهدف تحديث المواقع لتمكين المركزين من تحقيق أهدافهما البحثية والتعليمية. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الهيئة ووزارة السياحة والبيئة ووزارة الثروة السمكية فيما يتعلق ببناء القدرات التي سيتيحها برنامج العمل الاستراتيجي للمركز في عدن. ويجرى العمل على إعداد اتفاقية مماثلة مع المركز الآخر في جدة.

اجتماعات مجموعة العمل

لقد عقد الاجتماع الثالث لمجموعة عمل الموارد البحرية الحية في الغردقة خلال الفترة من 30 يونيو إلى 4 يوليو وتضمن ورشة عمل حول الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن. وتمت

زيارة المختبر والمرافق الميدانية التابعة للمعهد القومي لعلوم البحار والمصائد في السويس. وتضمنت المجالات التي حددت للتعاون كل من تقييم المخزونات السمكية المشتركة وإدارتها على نحو مستدام. كذلك اجتمعت مجموعة عمل الموارد البحرية الحية في العقبة بالأردن في الفترة من 12-14 نوفمبر 2001م. وقد تم مناقشة ما تحقق من إنجازات إلى جانب الخطط الموضوعة لعام 2002م. كما تم التطرق لدور المؤسسات الإقليمية في تنفيذ خطة العمل.

البرامج الرائدة للمصائد المستدامة

لقد تم البدء فى برنامج لاستبدال الشباك التي يستخدمها الصيادون التقليديون في اليمن وجيبوتي والصومال بمصيدات محلية الصنع وأقل ضرراً لصيد الاستاكوزا (جراد البحر). وتم إعداد التصميمات وإعداد عينات من هذه المصيدات الثابتة والتي يمكن طيها، وأرسلت إلى الهيئة بواسطة اثنين من الموردين. بيد أنه، وعلى ضوء المزيد من البحث، اتضح أن العديد من المجموعات المستهدفة من الصيادين تستخدم المصيدات فعلاً بدلاً من الشباك. وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع، بعد أن جرى تعديله بشكل مناسب، بالتنسيق مع برامج مشاركة المجموعات السكانية في إطار مكون التوعية العامة والمشاركة (برنامج المنح الصغرى).

أسماك الزينة

تم تحديد مستشار سوف يناط به إجراء دورة تدريبية حول تحديد أنواع أسماك الزينة وتقييم مخزونات هذه الأنواع. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لإجراء تحليل لتأثير تجارة أسماك الزينة على الأنواع التجارية الرئيسية. وسوف يتم إجراء التدريب في أبريل 2002م.

الاستزراع السمكي الملائم بيئياً

إثر المناقشات التي جرت مع منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة (الفاو) والمركز الدولي لإدارة موارد المياه الحية في القاهرة، فقد تمت الترتيبات لعقد ورشة عمل إقليمية حول "الممارسات الملائمة بيئياً في مجال الاستزراع السمكي والمصائد". وستؤدي هذه الحلقة إلى إعداد توصيات بشأن

تخطيط وإدارة مؤسسات الاستزراع السمكي في كل دولة عضو بالهيئة، إلى جانب محضر أعمال ورشة العمل. وسوف تتضمن الورشة جلسات عن إدارة المناطق الساحلية والتعرف على مختلف أنواع الأسماك المستخدمة في الاستزراع السمكي، والقوانين البيئية ولائحة الممارسة المعتمدة من قبل الفاو. ومن المقرر تشكيل مجموعتي عمل إقليميتين حول "مصائد الأسماك الساحلية" و"الاستزراع السمكي البحري والبري".

تقرير الموارد البحرية الحية

لقد إنتهى العمل فى إعداد تقرير "الوضع الراهن للموارد البحرية الحية في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن وإدارتها"، وهو التقرير الذي طال انتظاره. كما أقرته الدول الأعضاء، وتمت ترجمته إلى اللغة العربية بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقام البنك الدولي بطباعة النسخة الإنجليزية من التقرير، بينما ستتم طباعة النسخة العربية حالما تنتهي عملية مراجعتها.

المشروعات المقترحه

في عام 2000م تم إعداد وثيقتين تعريفيتين لمشروعين هما "دراسات تقييم مخزون الأسماك والرخويات والقشريات عبر الحدود" و"التحكم فى رصد ومسح مصائد الأسماك فى إقليم البحر الأحمر وخليج عدن" وتمت مناقشتهما في الإجتماع الثالث لفريق العمل عام 2001م. وطلب ذلك الاجتماع إجراء تعديلات كان من شأنها تأخير تسليم التقريرين حتى 2002م.

صون المواطن الطبيعية والتنوع الحيوي

أساليب المسح الموحدة والتدريب

حتى يتسنى تقييم الوضع الراهن للمواطن الطبيعية والتنوع الحيوي في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، ينبغي إجراء مسوحات يمكن مقارنتها إقليمياً. ومن هذا المنطلق قام مكون صون المواطن الطبيعية والتنوع الحيوي بالتركيز على تطوير أساليب المسح الموحدة التي تتيح مقارنة البيانات على امتداد الإقليم.

وقد اتخذت الخطوات الأولى في هذا الصدد. وتمت مراجعة الأساليب الحالية بواسطة فريق من الخبراء الإقليميين والدوليين، كما تم وضع أساليب مناسبة إقليمياً لمسح كلٍ مجموعة من مجموعات المواطن الطبيعية ومجموعات الأنواع: الشعاب المرجانية، المنطقة فوق المدية وبين المدية، مسطحات الحشائش البحرية، أشجار الشورى، الثدييات البحرية، السلاحف والطيور البحرية. كما وضعت مجموعة من تقنيات مسح "التقييم السريع".

وتمثلت الخطوة الثانية في إجراء سلسلة من الدورات التدريبية الإقليمية بهدف التأكد من وجود عدد كافٍ من الأخصائيين المؤهلين في إطار الإقليم للقيام بجمع المعلومات والمساهمة الفاعلة في إعداد وتنفيذ خطط إدارة الأنواع والمواطن الطبيعية. وقد تم تدريب 16 أخصائى إقليمي على أساليب المسح الموحدة بالنسبة للشعاب المرجانية والحشائش البحرية ومواطن الطحالب البحرية وذلك في الفترة بين 24 يونيو إلى 5 يوليو فى محطة علوم البحار في العقبة بالأردن. ومن خلال الدورة التدريبية والمسح تأكد أن الأساليب التي تم اختيارها تعتبر ملائمة على المستوى الإقليمي. كما تم تشكيل فريق إقليمي من أخصائيي مسح الشعاب المرجانية وتم إعداد الخطط لإجراء مسح بهدف فحص الشعاب المرجانية في عام 2002م. وسيقود فريق المسح خبراء إقليميون، على أن يستفيد هذا الفريق، في كل دولة، من الموظفين الذين تم تدريبهم في وقت سابق من خلال برنامج العمل الاستراتيجي.

لقد تم إرساء دعائم التنسيق مع الفاو بهدف دمج جهود المحافظة والإدارة المتعلقة بأشجار الشورى. ومن المقرر عقد الدورة التدريبية الإقليمية حول "أساليب المسح الموحدة لمواطن أشجار الشورى" في الفترة من 21-28 مارس 2002. كما تم توفير مجموعات من معدات مسح السلاحف البحرية ووزعت على كل دولة. وسوف تستخدم هذه المعدات بواسطة فرق الرصد عند القيام بعمل المسح في الفترة من مايو إلى يوليو 2002م.

خطة العمل الإقليمية للمحافظة على الشعاب المرجانية

أُعدت خطة العمل الإقليمية للمحافظة على الشعاب المرجانية في منطقة البحار العربية بالتنسيق مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والمكتب الإقليمي لغربي آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد عرضت الخطة على المجتمع الدولي المختص بالمحافظة على الشعاب المرجانية في إطار اجتماع

المبادرة الدولية للشعاب المرجانية الذي عقد في سيبو بالفلبين في أبريل حيث تم تلقى العديد من الملاحظات المواتية. وتلى ذلك مراجعة المسودة بواسطة ممثلي كل من مصر والأردن والسودان واليمن في اجتماع عقد بجدة في يونيو. وقد أعدت توصيات بشأن تعديل الخطة وتم عرضها في اجتماع بمدينة الرياض، إلى جانب الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية. ومن المقرر استكمال دمج كافة التعديلات والمقترحات بنهاية مارس 2002م.

تقييم الوضع الراهن للمواطن الطبيعية الرئيسية في الصومال

قام الأخصائي القيادي والمستشار الفني الرئيسي بزيارة شمال الصومال في الفترة من 26 أبريل إلى 10 مايو لتقييم الوضع الراهن للشعاب المرجانية والمجموعات المرتبطة بالشعاب والطيور البحرية على امتداد ساحل خليج عدن، وكذلك تقييم متطلبات بناء القدرات المحلية للتدريب ولمناقشة تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي مع الشركاء الرئيسيين.

وبدأت الجولة الأولى من البعثة من بوساسو في شمال شرق الصومال. وقد أتضح من خلال مسح بالقارب لمدة ثلاثة أيام للخط الساحلي إلى الشرق من بوساسو، أن الشعاب المرجانية في هذه المنطقة بحالة طبيعية دون وجود أية علامات تدهور إثر ظاهرة إبيضاض الشعاب المرجانية التىاجتاحت العالم في 1998/1997م. ولوحظ أن الشعاب في منطقة شمبيرو تبدو شديدة التباين بشكل خاص مع وجود تغطية عالية للشعاب الحية. وتم رصد ما يزيد عن 60 نوعاً من الأسماك المرتبطة بالشعاب المرجانية في إطار منطقة صغيرة تتراوح أعماقها بين 1 إلى 6 أمتار.

وتضمنت الرحلة إلى شمال غرب الصومال زيارة مايت، وهي جزيرة صخرية تقع على بعد 15 كيلومتر من الساحل، وتعرف بأنها منطقة هامة إقليميا لتوالد الطيور البحرية. وتحظى هذه الجزيرة بأكبر مستعمرات توالد لطيور الخطاف التي لا توجد في مكان آخر سواها على امتداد خليج عدن. ويلاحظ أن تكتلات أسماك الشعاب في الإقليم المجاور للجزيرة تتسم بالغزارة بشكل خاص.

اجتماعات مجموعة العمل

تم عقد اجتماعين لمجموعة العمل خلال السنة بهدف النهوض بتبادل الأفكار ولبلورة إجماع إقليمي حول تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي. وقد عقد الاجتماع الأول في الخرطوم في الفترة من 18-19 مارس إلى جانب ندوة ليومين حول "مبادىء التنوع البيولوجي". وحضر هذه الندوة أعضاء مجموعة العمل وسبعة أخصائيين وطنيين من مختلف المنظمات البيئية في السودان. بينما عقد الاجتماع الثاني لمجموعة العمل في جدة في الفترة من 22-23 سبتمبر.

تطوير منظومة إقليمية من المحميات البحرية

أثناء تطوير برنامج العمل الاستراتيجي، تم تحديد 12 منطقة محمية ذات أهمية إقليمية ودولية تشكل أساساً للمنظومة الإقليمية للمحميات البحرية. وبالفعل تم الإعلان عن بعضها كمحميات بحرية، بينما لا تزال الأخرى في مرحلة "الاقتراح". وتشمل المنظومة محميات تمثل كافة الوحدات البيولوجية الجغرافية الفرعية الرئيسية، ونماذج رئيسية لكافة أنواع المواطن الطبيعية الساحلية والبحرية ومجموعات الأنواع الأحيائية. وتشتمل هذه المنظومة الإقليمية على المناطق التالية:

جيبوتي (جزيرة الأخوين ورأس سيان)

مصر (محمية رأس محمد الوطني، وجزر جفتون ومضيق جبل)

الأردن (محمية العقبة الوطنية)

المملكة العربية السعودية (مضيق تيران وضفة الوجه وجزر فرسان)

الصومال (عيبات وجزر سعد الدين)

السودان (متنزه سنجنيب البحري القومى، وجزيرة مكوار وخليج دنقناب)

اليمن (مجموعة جزر سوقطرى، بلحاف وبير علي)

إن برنامج العمل الاستراتيجي لا يقوم بإنشاء هذه المحميات البحرية. ولكنه يقوم بدور تحفيزي هام لمساعدة الحكومات الوطنية في إعداد الخطط اللازمة،

ولإجراء أعمال المسح المطلوبة وبناء القدرات المحلية الضرورية في سبيل إدارة المحميات بمجرد الإعلان عنها رسمياً.

الخطة الإقليمية الرئيسية

تمثلت الخطوة الأولى في إعداد خطة إقليمية رئيسية تتفق مع الإرشادات الدولية الراهنة وتأخذ في حسبانها الأوضاع الإقليمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتعتبر هذه الخطة وثيقة لسياسات طويلة المدى سوف تستخدم كأساس لتطوير خطط إدارة لمحميات محددة ضمن منظومة المحميات المقترحة. وبالتالي فإن خطط الإدارة للمحميات المحددة عبارة عن وثائق عملية قصيرة الأجل تعمل على وصف التدابير الإدارية المطلوب اتخاذها للتطرق إلى الأهداف الإقليمية والمحلية على حدٍ سواء.

أعمال مسح المحميات البحرية

هنالك حاجة إلى أعمال مسح أولية في إطار كلٍ من المحميات البحرية المقترحة وذلك لتوفير المعلومات الأساسية فيما يتعلق بالتنوع الحيوي ولتوفير المعلومات المتصلة باستراتيجيات الإدارة المبدئية لتحديد نطاق مختلف المناطق للاستخدامات المناسبة. وقد تم إجراء "مسح تقييمي سريع" في مارس للمحميات البحرية المقترحة في عيبات وسعد الدين بالصومال. واستخدمت المعلومات التي تم الحصول عليها في إعداد تصاميم المسح لهذه المحميات. كما تم إعداد تصاميم المسح المخصص للمحميات المقترحة في حيبوتي والسودان واليمن. ومن المتوقع إجراء أعمال المسح الأولى في يناير 2002م بالسودان تحت عنوان "تطوير المحميات البحرية في خليج دنقناب وجزيرة مكوار". وستقوم الإدارة العامة للمحافظة على الحياة الفطرية بتولي زمام مسئولية تنفيذ المشروع، علماً بأن معدات المسح الضرورية (معدات الغوص وضاغط هواء ومولد كهرباء ومستلزمات الإقامة الميدانية) قد تم توفيرها وإرسالها إلى بورتسودان وذلك من خلال برنامج العمل الاستراتيجي. كما تم التعاقد مع خبير نظام المعلومات الجغرافية (الاستشعار عن بعد) للقيام بالعمل التمهيدي المتعلق بالتحقق على الأرض في المناطق المطلة على البحر وما دونها، وذلك باستخدام صور الأقمار الصناعية.

التدريب

إن المعوق المحتمل فيما يتصل بتطوير المحميات البحرية واستخدامها في المستقبل يتمثل في محدودية القدرات والخبرات الفنية الموجودة حالياً. وفي بعض الحالات تفتقر بعض الدول للخبراء اللازمين لتوفير المعلومات والتدريب والمهارات المطلوبة لإدارة المحميات البحرية. وقد تم التطرق لهذا الموضوع بشكل مباشر بعقد سلسلة من الدورات التدريبية لمديرى المحميات والعلماء والجوالين من الإقليم. إذ عقدت دورة تدريبية حول إدارة المحميات البحرية في نوفمبر 2000م في رأس محمد. وفي يونيو 2001م، عقدت دورة تدريبية للغوص بالنسبة للجوالين الذين سيعملون مستقبلاً في المحميات البحرية في جيبوتي وشمال شرق وشمال غرب الصومال. كما عقدت دورتان تدريبيتان على هامش اجتماعات مجموعة العمل. والأهم من ذلك فقد تم إعداد دورة متخصصة بالكامل لمديرى المحميات البحرية ، من خلال برنامج ترين سى كوست التابع للأمم المتحدة، وعلى صعيد آخر تم إنشاء وحدة ترين سى كوست في بورتسودان وتزويدها بالدعم الفني والتعليمي من خلال برنامج العمل الاستراتيجي. وتم إعداد مقررات التدريب في ديسمبر ليتم عقد الدورة التدريبية الأولى وتنظيم عملية التوثيق الخاصة بها في يناير 2002م.

اجتماعات مجموعة العمل

عقد الاجتماع الثالث لمجموعة عمل المحميات البحرية في جيبوتي خلال الفترة من 28-30 أبريل، وذلك تزامناً مع ندوة حول "المحميات البحرية ذات الحماية الكاملة"، والتي أعدها الصندوق العالمي للحياة الفطرية. بينما عقد الاجتماع الرابع لمجموعة العمل في العقبة في الفترة من 4-7 نوفمبر. وقام الدكتور صلاح حاكم من المحمية الوطنية لمجموعة جزر سوقطرى بتنظيم ورشة عمل حول "التوعية العامة ومشاركة المجتمع في تخطيط وإدارة المحميات البحرية".

دعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

لقد تحددت، أثناء مرحلة إعداد برنامج العمل الاستراتيجي، الحاجة إلى تعزيز دمج قضايا البيئة والموارد الطبيعية ضمن عملية تخطيط وإدارة المناطق الساحلية كأحد مواضيع الاهتمام الرئيسية. وفي هذا الصدد تمثل النشاط الأول

في تطوير شبكة تنسيق من الأخصائيين في الإقليم، وهي مجموعة عمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بهدف تبادل الخبرات والنهوض بالتعاون بين دول الإقليم.

ومن خلال برنامج العمل الاستراتيجي، سوف يتاح الدعم لعملية إعداد وتنفيذ خطط نموذجية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مواقع منتقاة في أربع دول، وهي جيبوتي والسودان والساحل الشمالي للصومال واليمن. وقد وقع الاختيار المبدئي على اليمن لتنفيذ أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. إلاّ أن الموقع الذي أُختير أصلاً للنشاط النموذجي قد اتضح عدم ملائمته، ومن ثمّ تم تحديد موقع جديد يغطي كل الخط الساحلي لمحافظة عدن. وعلى ضوء مسح سابق للتقييم، عقدت حلقة عمل وطنية حول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وذلك في سبتمبر، وقد قام بافتتاحها رسمياً معالي وزير السياحة والبيئة، ونائب محافظ عدن ووكيل الهيئة العامة لحماية البيئة. وشارك في الاجتماعات أربعون شخصاً يمثلون كل الشركاء الرئيسيين. وتبلور من الاجتماع إعداد مسودة خطة إدارة المنطقة الساحلية في عدن، مع وضع آليات وإجراءات لها. وسيتم تقديم هذه الوثيقة إلى المجلس المحلي في عدن لاعتمادها توطئةً للتنفيذ.

ويعمل هذا المكون من برنامج العمل الاستراتيجي أيضاً على دعم تطوير وتحسين القدرات الإقليمية في مجال نظام المعلومات الجغرافية. وفي هذا الشأن تم التعاقد مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربى واوروبا (سيداري) لتقديم المساعدة للهيئة. وسيقوم سيداري مبدئياً بتشكيل فريق إقليمي من أخصائيي نظام المعلومات الجغرافية يضم خبيراً من كل دولة من الدول الأعضاء في الهيئة. وسيناط بهذا الفريق الفني تقديم تدريب متقدم حول نظام المعلومات الجغرافية.

ومن المقرر أن يقوم سيداري بإجراء تقييم إقليمي لقدرات ومتطلبات نظام المعلومات الجغرافية وذلك بالتنسيق مع أعضاء الفريق الفني. كما ستجرى زيارات إلى الدول الأعضاء لتقييم الاستخدام الحالي لنظام المعلومات الجغرافية في إدارة البيئة البحرية والساحلية، والحاجة إلى المزيد من بناء القدرات ومتطلبات توحيد أنظمة المعلومات الجغرافية.

وقد تم الإعداد للخطوات المبدئية لتطوير قاعدة معلومات إقليمية لنظام المعلومات الجغرافية للهيئة. وستغطي هذه القاعدة كافة الدول الأعضاء في

الهيئة، وستشمل المعلومات المتصلة بمواضيع البيئة البحرية والساحلية. وعند استكمالها، سوف تتضمن نظام معلومات حول مؤشرات التنمية المستدامة وقاعدة بيانات بالخبراء والموارد البشرية، وقاعدة بيانات بنبذة عن المؤسسات، إلى جانب قاعدة بيانات بأنشطة هذه المؤسسات.

ومن المقرر ربط قاعدة المعلومات المشار إليها آنفاً بالنسخ الرقمية للخرائط وتحويلها إلى نظام المعلومات الجغرافية. وسيتم إعداد ما يصل إلى 150 خريطة رقمية بشتى القياسات ووفقاً لمتطلبات الدول والتطبيقات المحددة.

ومن المعتزم مستقبلاً تطوير موقع على الإنترنت لنظام المعلومات الجغرافية يتيح الوصول إلى قاعدة معلومات هذا النظام التابعة للهيئة والخرائط الموضوعة على جهاز مخصص لذلك في مقر الهيئة.

التوعية العامة والمشاركة

ظلت مجموعة عمل التوعية العامة والمشاركة، والمنسقون الوطنيون للبرنامج وأعضاء مجلس التوعية العامة والمشاركة، يقومون بدور هام في النهوض بالوعي العام فيما يتعلق بالهيئة وبرنامج العمل الاستراتيجي والاهتمامات المحلية بالبيئة البحرية. وقد تم تنُظيم الفعاليات في كل الدول الأعضاء بالهيئة، والتي غالباً ما يجرى افتتاحها أو إدارتها بواسطة المسئولين الحكوميين رفيعي المستوى، كما يتم تغطيتها عادةً في الصحف المحلية والإذاعة والتلفزيون. وتشمل هذه الفعاليات إجراء منافسات بين المدارس فيما يتعلق بالمعلومات العامة، وتقديم العروض الدرامية والأمسيات الشعرية والأدبية ورعاية مباريات كرة القدم وأنشطة تنظيف الشواطىء والمنطقة تحت المدية (بالغوص)؛ علماً بأن تقرير سير العمل نصف السنوي تناول عرضاً أكثر شمولاً لهذه الأنشطة.

وحتى يتسنى إتاحة الفرص لمواصلة النهوض بالتوعية العامة في المستقبل، تم تطوير عددٍ من مراكز المعلومات البيئية العامة على امتداد الإقليم. وقد تم توفير المعدات للمراكز في جيبوتي وشمال شرق وشمال غرب الصومال واليمن والسودان، حيث يستخدمها أعضاء كل من مجلس التوعية العامة والمشاركة ومجموعة العمل بشكل منتظم.

الدولة	موقع مركز المعلومات العامة	المعدات التي تم توفيرها
جيبوتي	إدارة البيئة، جيبوتي	جهاز عرض صور، جهاز عرض شرائح، شاشة، خريطة مطوية ومواد قرطاسية للعروض
السودان	وزارة البيئة، الخرطوم	
شمال شرق الصومال	مكتب المنسق الوطني، بوساسو	
شمال غرب الصومال	مكتب المنسق الوطني، هرجيسة	
اليمن	الهيئة العامة لحماية البيئة، عدن	

وللوصول إلى شريحة الصغار من بين الجمهور المستهدف، يجرى العمل على النهوض بأنشطة التوعية العامة التعليمية من خلال أنظمة المدارس المحلية. ويتم الآن إجراء أنشطة تدريب لمعلمي البيئة في القطاع غير الرسمي في جيبوتي وشمال شرق الصومال وشمال غرب الصومال وذلك استكمالاً للأنشطة المماثلة التي نُفذت في السودان واليمن عام 2000م. وقد استخدم المعلمون مهاراتهم الجديدة لتشكيل أندية بيئية في المدارس التي تجرى فيها الأنشطة ذات الصلة. ومن هذا المنطلق، يطلّع مئات الأطفال على رسائل المحافظة على البيئة. وتقوم بعض الأندية البيئية في المدارس بإعداد صحف تستعرض أنشطتها. وقد تم إعداد دليل يتناول الخطوات المطلوب اتخاذها لتشكيل مجموعات مماثلة، ومن المتوقع تشكيل أندية في الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية في عام 2002م.

الدولة	عدد المعلمين المتدربين	عدد الأندية المدرسية	السنة
جيبوتي	12	12	2001
شمال شرق الصومال	12	12	2001
شمال غرب الصومال	12	12	2001
السودان	33	30	2000
اليمن	50	35	2000

لقد تم إجراء مسح تسويقي اجتماعي في الإقليم في الفترة من يوليو إلى سبتمبر بهدف تحديد توجهات المواطنين ومستويات إدراكهم لمواضيع محددة مثل المحافظة على البيئة البحرية، ومن أجل التوصية بالاستراتيجيات المناسبة لتغيير أنماط السلوك. وعرضت نتائج هذه الدراسة على حلقة عمل عقدت في جدة في أكتوبر وتضمنت عرضاً حول المشاكل البيئية المنظورة والإحصاءات القطرية الأساسية والتوصيات والمشاريع المقترحة للتوعية العامة.

وعلى ضوء الإرشادات التي أتيحت من خلال برنامج المنح الصغرى ضمن مرفق البيئة العالمي، ونتائج الدراسة التسويقية الاجتماعية، تم إعداد دليل تفصيلي لبرنامج المنح الصغرى يتناول الأنشطة التي يمكن مساندتها ومعايير اعتماد القروض وأنظمة الإدارة المالية ومتطلبات التقارير وآليات تقديم ومعالجة العروض. ويطلق على هذه الأنشطة حالياً اسم "مشاريع مشاركة المجموعات السكانية". وتم توزيع معلومات تتعلق ببرنامج المنح الصغرى للدول الأعضاء عبر مكاتب المنسقين الوطنيين كما عقدت الاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتوضيح مفاهيم وعروض طلب إنشاء مشاريع مشاركة المجموعات السكانية.

ولا شك أن مشاريع مشاركة المجموعات السكانية تدعم متطلبات المكونات الأخرى لبرنامج العمل الاستراتيجي. وعلى سبيل المثال، تم تخطيط عددٍ من الأنشطة الموجهة للتوعية العامة بالتنسيق مع الأخصائيين القياديين للمكونات الأخرى. ومن المقرر تنفيذ مشروع في جيبوتي واليمن وشمال شرق وشمال غرب الصومال، وذلك بهدف زيادة استخدام معدات الصيد غير الضارة، وخاصة مصيدات صيد الاستاكوزا. وتتيح هذه المصيدات إمكانية إطلاق صغار الأسماك والأمهات الحاملة للبيض دون تعرضها لأذى، الأمر الذي من شأنه أن يحافظ على مستويات المخزون. ومن خلال برنامج المنح الصغرى، تم توفير الاعتمادات المالية للمنظمات غير الحكومية لشراء المواد الخام اللازمة لتصنيع المصيدات، والتي سيتم تسويقها بسعر التكلفة، بحيث تستخدم الأموال لشراء مواد خام جديدة. وتزامناً مع ذلك سوف تنطلق حملة توعية بيئية لترويج مزايا استخدام المصيدات بدلاً من الشباك.

لقد تم إصدار عددين من نشرة الإخبارية "السنبوك" ثنائية اللغة وتوزيعهما. إذ اتخذ العدد الثالث عشر موضوع الموارد البحرية الحية كموضوعً رئيسي له، بينما ركز العدد الرابع عشر على التطورات التي استجدت في مجال المحميات البحرية. وقد تم توزيع نسخ من العددين على نطاق الإقليم وعالمياً للمكتبات والمؤسسات والأشخاص المهتمين. ومن ناحية أخرى، تم إعداد العدد الخامس عشر في ديسمبر حيث استعرض بالتفصيل أعمال المسح البحري الذي جرى تنفيذه في جنوب البحر الأحمر. وسيكون هذا العدد جاهزاً قبل انعقاد ورشة عمل تحكم الدولة بالموانىء التي سيتم عقدها في جدة في مارس 2002.

خلال عام 2001م، تم إعداد نشرة تعريفية للهيئة/برنامج العمل الاستراتيجي باللغة الفرنسية وطباعتها وتوزيعها بصورة رئيسية في جيبوتي وكذلك إلى عدد من المنظمات الناطقة بالفرنسية. وقد تلقت الهيئة من البنك الدولي نسخاً من وثيقة برنامج العمل الاستراتيجي باللغة الفرنسية، ومن خطة تنفيذ المشروع (النسختين الإنجليزية والفرنسية)، والتقارير القطرية لبرنامج العمل الاستراتيجي. وتم إرسال هذه الوثائق لكل نقاط الاتصال الوطنية في كل دولة لتوزيعها.

كما قام البنك الدولي بتقديم المساعدة في الإعداد للنسخ الفرنسية والعربية من ملصق البحر الأحمر، إلى جانب دعم عملية الطبعة الثانية للنسخة الإنجليزية. ووزِّعت النصوص الإنجليزية والفرنسية على امتداد الإقليم. ومن المتوقع استلام النسخة العربية في وقت مبكر عام 2002م.

يجرى العمل على تطوير موقع على الإنترنت مخصص للهيئة، وذلك بواسطة وكالة إعلان وعلاقات عامة متخصصة. ويمكن استخدام اسم الحقل (www.persga.org) والذي يقدم في الوقت الراهن إمكانية الارتباط الإلكتروني بموقع الهيئة الذي تم تطويره العام الماضي بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت العنوان (http://www.unep.ch/seas/main/persga/red.html). ومن هذا الموقع يمكن نسخ العديد من المطبوعات التي تم إعدادها أثناء المشروع وذلك على صيغة ملفات محمولة (PDF). ويشمل ذلك نسخاً من وثائق برنامج العمل الاستراتيجي والنشرة التعريفية للهيئة/برنامج العمل الاستراتيجي (باللغتين العربية والإنجليزية) والنسخ السابقة من السنبوك، ودليل التعريف الميداني لأسماك القرش والرقيطات بالبحر الأحمر وخليج عدن.

وعلى صعيد آخر سيبدأ برنامج المنح الدراسية الذي تقدمه الهيئة فى القريب العاجل. وقد تلقت الهيئة طلبا من جيبوتى لدعم أحد الخريجين من جيبوتي، والذى تلقى منحة لمواصلة دراسته لنيل مرتبة الماجستير في إدارة وتطوير البيئة بجامعة أورليانز في فرنسا. وسيكون عنوان أطروحته "المحميات البحرية ـ استراتيجية المحافظة". وبدأت هذه الدورة في نوفمبر ومن المقرر أن تنتهي بعد سنة كاملة.

لقد عقد الاجتماع الرابع لمجموعة عمل التوعية العامة والمشاركة بمدينة جدة في الفترة من 1-10 أكتوبر. وتم تدريب أعضاء المجموعة على كيفية إجراء

دراسات تسويق اجتماعية محلية وكيفية تحديد وإعداد وتقديم مقترحات القروض الصغيرة بالنسبة للمشاريع ذات الصلة.

التعزيز المؤسسي لتسهيل التعاون الإقليمي

القدرات المؤسسية لسكرتارية الهيئة

يعمل في الوقت الراهن 16 شخصاً بمكاتب الهيئة ـ الإدارة والأخصائيون القياديون وموظفو الدعم الفني والإداري. وشهدت الخبرات المهنية لهؤلاء حالةً من النمو عن طريق الممارسة والتدريب. وشارك كل الأخصائيين القياديين في دورة تدريبية حول أساسيات نظام المعلومات الجغرافية، والتي عقدت في سيداري في فبراير. وتلقى الفريق تعريفاً عملياً على برنامج آرك فيو وإمكانية إدخال المعلومات والتحكم فيها. كما تم التعريف بالنماذج الرياضية والتحليل الإحصائي ونظام المعلومات الجغرافية على الإنترنت واستخدام معلومات الأقمار الصناعية. ومن ناحية أخرى، تمت دعوة الأخصائي القيادي لمكون التوعية العامة والمشاركة لحضور دورة تدريبية حول اقتصاديات البيئة مدتها أسبوعان في العاصمة الأمريكية واشنطن وقد عقدها معهد البنك الدولي. إذ شارك في هذه الدورة ثلاثون شخصاً من كافة أرجاء العالم لمناقشة المواضيع المتعلقة بالتمويل المستدام والتقييم الاقتصادي للقيم البيئية وإجراءات استنفار الموارد المالية. كما حضر موظفو الوحدة المالية بالهيئة/برنامج العمل الاستراتيجي دورات حول "أساسيات الضبط الداخلي المالي" و"وضع الميزانية والتحكم بالنفقات" والتي نظمتهما شركة ميرك للتدريب والاستشارات في دبي خلال الفترة من 16-25 مايو، إلى جانب دورة مدتها خمسة أيام حول "أسس المشتريات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" والتي عقدت في أديس أبابا خلال شهر نوفمبر.

تم تعيين مدير مشروع جديد في أبريل لتولي المسئوليات الإدارية بما يتيح للمستشار الفنى الرئيسى التركيز أكثر على استراتيجيات تنفيذ المشروع ولتقديم المزيد من التوجيه العلمي والفني. كما تم تعيين عدد 2 من موظفي السكرتارية للمساعدة في الأعمال الإدارية. وخلال السنة انتقل أخصائى المال والمشتريات إلى عمله الجديد في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتايلندا، كما انتقلت مساعدة المشتريات إلى منصبها الجديد في البحرين مع المكتب

الإقليمي لغربي آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبدأت عملية الإعلان عن هاتين الوظيفتين في 2001م من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعبر نقاط الاتصال في الإقليم.

يعمل نظام إدارة المعلومات المالية الخاص بالهيئة بصورة كاملة إذ يتم استخدامه يومياً لأغراض التخطيط وإعداد الميزانية والتقارير المالية. ومما يذكر أن هذا البرنامج قد استلزم قدراً كبيراً من الصيانة وحل المشاكل مما كان متوقعاً في الأصل؛ بيد أنه يعمل الآن بشكل فاعل.

خلال هذا العام أجريت عملية تحديث وتنقيح لإرشادات المشتريات والنواحى الإدارية التي أعدت عام 2000م وذلك لتواكب الأوضاع الراهنة.

وشارك الأخصائي القيادي لمكون صون المواطن الطبيعية والتنوع الحيوي، إلى جانب المستشار الفنى الرئيسى، في اجتماعات المبادرة الدولية للشعاب المرجانية التي عقدت في سيبو بالفلبين في الفترة من 5-6 أبريل، حيث عرضت خطة العمل الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على ذلك المنتدى الدولي. إذ كان المردود الذي تحقق إيجابياً على نحو عالمي وقد أدى إلى بلورة الإدراك الدولي اللازم للمضي قدماً في التحضيرات النهائية للنشر. ويمكن الحصول على معلومات إضافية حول عرض الهيئة الذي تم تقديمه في تلك الاجتماعات من خلال موقع الإنترنت التالى (http://www.icriforum.org/secretariat/cebu_CPC_5.html). كذلك شارك المستشار الفنى الرئيسى في اجتماع المبادرة الدولية للشعاب المرجانية الذي عقد في نوفمبر بمدينة مابوتو في موزمبيق.

الدعم والتعاون الإقليمي

تأكد استمرار الالتزام الحكومي في الدول الأعضاء في إطار الاجتماع السنوي لفريق العمل الذي عقد في عام 2001م بمدينة جدة. وقد تطرق فريق العمل إلى نتائج بعثة المراجعة الخاصة التي قام بها البروفسير مصطفي طلبة من المركز الدولي للبيئة والتنمية (في مصر). وتم تعديل وثيقة مهام واختصاصات فريق العمل لتتضمن بعض النقاط التي جرت مناقشتها.

أما مجموعات العمل، التي تم تشكيلها، والمتصلة بهذا المكون على وجه التحديد، فقد واصلت اجتماعاتها مرتين في السنة لتقديم المشورة والتوجيه

لأنشطة برنامج العمل الاستراتيجي على المستوى الوطني. ولا شك أن هذه الآلية قد أدت إلى تحسين عملية الارتباط والتواصل بين الخبراء داخل الإقليم، كما أن تبني الاجتماعات الوطنية بين المكونات، والتي قام منسقو البرنامج الوطنيون بتنظيمها، قد حققت مستوى لا سابق له من المشاركة بين الخبراء من مختلف المؤسسات.

والآن أصبحت مكاتب المنسقين الوطنيين في الدول الأعضاء في الإقليم كاملة التجهيز والتشغيل. وتعمل هذه المكاتب على تسهيل سفر أعضاء مجموعة العمل، إلى جانب إطلاع نقاط الاتصال بسير عمل برنامج العمل الاستراتيجي، والإسراع فى إعداد التجهيزات اللوجستية لحلقات العمل وأعمال المسح التي تمت في بلدانهم. كذلك تعمل هذه المكاتب كحلقة وصل هامة بين الهيئة والمشاريع والبرامج القائمة حالياً في الإقليم مثل وحدة إدارة المناطق الساحلية التابعة لمرفق البيئة العالمي ومشروع بلحاف بير علي.

لقد تم اختيار مستشار قانوني للقيام بجمع نسخ القوانين البيئية من كل دولة ولتحديد التجانس وفجوات التشريعات الوطنية الحالية.

كما واصلت سكرتارية الهيئة عملها في التركيز على نشر وتبادل المعلومات. وقد تم إعداد تقارير برنامج العمل الاستراتيجي على أساس شهري وشبه سنوي وسنوي. كما تم إعداد وتوزيع ألف نسخة من كل عدد من أعداد النشرة الإخبارية السنبوك.

في هذه الفترة استمرت عملية تطوير مكتبة إقليمية للبيئة البحرية؛ إذ تلقى الموظفون تدريباً على إجراءات التشغيل بما فيها الأنظمة الدولية للتصنيف والاستعارة وسلامة وصيانة الوثائق.

رصد وتقويم تأثيرات البرنامج

يتمثل هدف هذا المكون في تحقيق رصد وتقييم مستمر وهيكلي لتأثيرات البرنامج. ففي عام 2000م تم تحديد طائفة من الأهداف في المشروع إلى جانب النقاط المرجعية والمؤشرات لقياس تلك التأثيرات. وخلال سنة 2001م تم جمع المعلومات المرجعية للقياس من خلال مسح تسويقي اجتماعي، كما وضعت الخطط اللازمة لجمع المعلومات البيولوجية المحددة لرصد تأثيرات المكونات الأخرى.